إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/38
للنشر الفوري
الاثنين، ٦ فبراير ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الخامسة وفقا لاتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" المعقود مع جيبوتي، ويوافق على طلب زيادة الموارد المتاحة لها وصرف دفعة قدرها ٩,٧ مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم مراجعته الخامسة لأداء اقتصاد جيبوتي في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" [١] المعقود معها، ووافق على طلب السلطات زيادة الموارد المتاحة في هذا الإطار بمقدار ٩,٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ١٤,٧ مليون دولار، أو ٦٠% من حصتها) لسد احتياجات التمويل الخارجي الإضافية التي نشأت عن ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا وموجة الجفاف التي اجتاحت القرن الإفريقي. وسيتم صرف التمويل الإضافي على دفعات متساوية عند استكمال المراجعتين الخامسة والسادسة.

ويتيح قرار المجلس التنفيذي صرف دفعة فورية قدرها ٦,٢٤٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٩,٧ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع الموارد المنصرفة في إطار البرنامج إلى ١٦,٠١٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٤,٧٥ مليون دولار أمريكي).

كذلك وافق المجلس طلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم الالتزام باثنين من معايير الأداء المحددة لنهاية يونيو ٢٠١١، وذلك بشأن رصيد المالية العامة وصافي الائتمان المقدم للحكومة من الجهاز المصرفي. وإضافة إلى ذلك، أقر

---

[١] جاء "التسهيل الائتماني الممدد" ("Extended Credit Facility" – "ECF") ليحل محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility" – "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الرئيسية لتقديم الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لها، وتطبيق شروط أيسر للحصول عليها، وتوخي مرونة أكبر فيما يتصل بمواصفات تصميم البرامج الاقتصادية، ومراعاة المزيد من التبسيط والتركيز في الشرطية المصاحبة لهذه البرامج. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

المجلس طلب الإعفاء من معايير الأداء المستمرة بشأن عدم تراكم المتأخرات الخارجية وتراكم متأخرات محلية جديدة (ارتباطا بتأخر صرف الرواتب ومعاشات التقاعد)، وهو ما لم يُلاحظ في النصف الثاني من العام نتيجة لنقص التدفق النقدي. وقد أُقرَّت هذه الإعفاءات على اعتبار أن هذه التجاوزات عن أهداف البرنامج أو التدابير التصحيحية التي اتخذتها السلطات هي تجاوزات عارضة وطفيفة. كذلك أقر المجلس إعفاء جيبوتي من إعلان عدم التقيد بمعيار داء المدفوعات الخارجية المتأخرة عقب إدخال تعديل محدود على البيانات بناء على استكمال المراجعة الرابعة بمقتضى اتفاق التسهيل الائتماني الممدد.

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨ على عقد اتفاق مع جيبوتي للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد" (راجع البيان الصحفي رقم 08/211) بقيمة ١٢,٧٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٩,٦٦ مليون دولار أمريكي، أو ٨٠% من حصة جيبوتي في الصندوق). وفي ٧ يناير ٢٠١١، تم تمديد الاتفاق لتسعة أشهر حتى ١٦ يونيو ٢٠١٢ (راجع البيان الصحفي رقم 11/3).

وبعد مناقشة المجلس التنفيذي، صرحت السيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بما يلي:

"أصيبت جيبوتي بضرر بالغ من جراء الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية وموجة الجفاف التي اجتاحت القرن الإفريقي، وهو ما أثر على أفقر الأسر بشكل خاص. وأدت هذه الصدمات إلى ارتفاع حاد في الواردات، وخاصة الأغذية والوقود، فزادت احتياجات الحساب الجاري والتمويل الخارجي، ووقعت ضغوط على موارد المالية العامة المتاحة بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع دعم الوقود. وسوف تؤدي زيادة الموارد المتاحة لجيبوتي بما يعادل ٦٠% من حصتها في الصندوق طبقا لاتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" إلى مساعدة البلاد على تلبية احتياجات التمويل الإضافية المترتبة على صدمتين خارجيتين.

"وبالنظر إلى الفترة المقبلة، يتعين الالتزام التام بالبرنامج الذي يدعمه التسهيل الائتماني الممدد، بغية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من الفقر. وينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على زيادة الإيرادات والسيطرة على النفقات، مع حماية النفقات الاجتماعية ذات الأولوية والاستثمار الرأسمالي. ومع زيادة التقدم في إدارة المالية العامة، سوف تتعزز عملية الموازنة العامة. ولا يزال اتباع سياسات حذرة للديون، بما في ذلك تجنب الاقتراض غير الميسر، مطلبا أساسيا لإبقاء الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.

"وسوف يساعد تعزيز الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي على معالجة التحديات التي يفرضها التطور السريع في القطاع المالي. وينبغي أن تهدف الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين التنافسية وتشجيع تنمية القطاع الخاص. كذلك سيؤدي إصلاح شركة الطاقة المملوكة للدولة إلى تخفيض تكاليف الطاقة والتحويلات الحكومية."